

تقدير ما شذف فمعد تلك الضرور بعد للاضطر والخالص للاصل فعلى هذا  
لا يصح اضطرار جمع ما يمكن تعلفه العبر الحرمه من الاضطر وليس البعض ولو من  
البعض لانه غير منضم لعدم الدليل على عينه يستحق الاجمال فلنا البعض منضم بما  
معد من ان المشا در كذا الفهم يحرم النساء هو الوطى ومن يحرم الطعام انما هو  
الاكل سلبنا ان البعض غير منضم وان اضطر البعض ليس اول من البعض لكن  
الترام محدود للجميع اسهل من الترام محدود للاجمال لثلاثة اول ان استعمال  
الاضطر في اللغة اكثر من استعمال الالفاظ المجله ولو لان محدود الاضطر  
اقبل لما كان استعماله اكثر الثاني ان الاجماع منعقد على وجود الاضطر في اللغة  
والقران واحلف بوجود الاحمال فيها وذلك يدل على ان محدود الاضطر اقل  
الملائمة عليه السمع فاللعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فلوها وباعوها  
واكلوا ثمنها وذلك يدل على انها رجميع التفرقات المتعلقة بالشحوم والالما  
لحتم اللعن بيها المسئلة الثانية مسئلة لا اجمال في نحو وامسحوا  
برؤسكم لنا ان لم يست في مثله في عرف بعض مالك والعاوي وان حتى لا اجمال وان  
نت كالتشاقق وعبد الحار والاحسن فلا اجمال فالو العرف في نحو مسحت بالمدسل  
البعض فلنا لانه خلاف مسيح يوحى واما المبالاة للتبعيض فاصعب  
ذنب بعض الحفنه لان قوله تعالى وامسحوا برؤسكم محمول لانه لا يتحمل مسح جميع  
وتحمل بعضه وليس احد الاضطر لنا ولو في الاضطر من الاجمال فالوا وما روو  
عنه عليه السلام من انه مسح ما صينه سان محل الايه وانفق الجمهور على انه لا اجمال  
في مثل ذلك وارا حلفت طهه في الاجمال كما سطر لك والمخا وما ذهب  
اليه الجمهور والدليل عليه انه اما ان لا تثبت عرف في استعمال اسم اللرس في بعضه  
او تثبت في ذلك عرف فان لم يست في ذلك عرف كاذب اليه مالك والعاوي اوجب  
وان حتى من ان اسم اللرس لا يطاق الاعلى كله ولا يصح اطلاقه على بعضه فلا اجمال  
لان التا عهد هو لا للاضطر والرس اسم لجميع العضو ولا فرق عند من يقول القابل  
مسح بالرس ومن قوله مسح اللرس فالواحد عند من معصى اللغه مسح جميع اللرس  
ولا يجوز الافتصار على بعضه وان ثبت في ذلك عرف كاذب اليه الشافعي والشافعي

نقد

تقدير الاضطرار مع الجهل بما هو الاضطر موجب للاجمال في الاحوال واما سبب  
استثنا محمول كقول تعالى اطعمكم بحمته الا انما تنطقكم فانه مما كانت  
المستثنى محملا والمستثنى منه كذلك ويكون الاجمال بسبب ارجح اللفظ في عرف  
الشارع عما وضع له في اللغة عند العالمين بذلك فلنا قوله تعالى اطعموا  
العلاء وانوا الزكاه وهد على التا شرح اليبب فانه يكون محملا لعدم اشتداد  
اللفظ بما هو المراد منه بعينه من الافعال المحصوه لانه محمول بالنسبه الى  
الوجوب هذا كله في بيان الاحمال في الاموال وقد يكون للاجمال في الافعال كما سدد  
واما المسائل فتنسح المسئلة الاولى مسئلة لا اجمال في نحو حرمت عليكم  
الميتة واما تكلم خلافا للبصرى والكرخي لنا القطع بالاستقلال ان العرف المعقول المقصود  
منه فالوا وما وجد للضرور مستند معدرها ولا يضطر الجميع والبعض غير منضم واجب  
منضم بما معدم اخلفوا في التحريم والتحليل المضامين الا الايمان هل يوجب  
الاجمال في المضامف اليه ام لا وذلك لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وحرمت عليكم  
امهاتكم فدهوا صحابنا وجماعة من المعترضه كائى على وابى هاشم والفاض عبد الحار  
وابى الحسين البصرى الى ذلك لا معنى للاجمال وذهب ابو عبد الله البصرى  
وابو الحسين الكرخي الى ان ذلك محمول في النسخ هو الاول والدليل عليه القطع بان من  
استقر عرف اهل اللغه وما رس القاطن العرب لم يتبادر الى فهمه عند قول القائل  
لعنه حرمت عليك الطعام والشراب والنساء سوى المعنى المقصود من هذه الاعيان  
وهو تحريم الاكل من الطعام وتحريم الشرب من الشراب وتحريم الوطى من النساء والاصل  
في كل ما يتبادر الى العم ان يكون حسنه في المتبادر اليه دون غيره اما ما وضع الاصل  
او عرف الاستعمال وكل واحد منها دليل الظهور ومع الظهور فلا اجمال فوجه  
فالوا وما وجد للضرور معد معدرها الى فتح البصرى والكرخي ومن وافقهم بان  
فالوا الضليل والتحريم انما يتعلق بالافعال المقذور والاعيان التي اضيف التحريم  
اليها في قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وحرمت عليكم امهاتكم غير متذور لنا فلا يكون  
هي متعلق التحريم وان الذي متعلق التحريم فلا بد من اضرار فعل من الافعال المقذور لنا  
يكون هو متعلق التحريم حذر من افعال الخطايا بالكلية وكل ما يضر للضرور يجب ان